مجلة العلوم السياسيّة

**اسم المقال:** سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمات الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من ايلول
**اسم الكاتب:** م.د. عبد الحميد الموساوي، د. قصي غريب
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/111
**تاريخ الاسترداد:** 2025/04/19 09:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

# سياسات الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمات الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول

المدرس الدكتور عبد الحميد الموساوي(*)
الدكتور قصي غريب(**)

**مقدمة:**

أتسمت العلاقات الأوربية الأمريكية، خلال حقبة الحرب الباردة، بالتحالف الاستراتيجي، انطلاقا من الإدراك الأوربي الأمريكي المشترك للتهديد السوفيتي باستثناء عقد الستينات الذي شهد خلافات فرنسية أمريكية بسبب المواقف الاستقلالية الديغولية، وكان التهديد الشيوعي أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الولايات المتحدة إلى تعديل علاقاتها مع ألمانيا وضمّها إلى الحلف استكمالا لسياقات التعاون الأمريكي-الأوربي الغربي إبان الحرب الباردة لإضعاف الإتحاد السوفيتي الذي تتكلل في النهاية بالنجاح في تفكيكه رسمياً في 1991/12/24م. ولكن التضامن والتحالف الذي كان قائماً بين دول الغرب مع نهاية الحرب الباردة بدأ ينهار لاسيّما في سياساتهم تجاه مناطق عدة في أنحاء العالم مثل: أفريقيا والشرق الأوسط[1]، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وتبدد خطر انتشار الشيوعية في مناطق العالم النظر في رسم خرائط النفوذ التي روعيت طويلاً لضرورات الحرب الباردة لمراجعة التزاماتها الدولية، وتحديد دورها في النظام الدولي[2].

بيد أن تفكك الاتحاد السوفيتي غيّر البيئة الإستراتيجية لعلاقات التحالف الأوربية_الأمريكية، إذ لم يعد هناك عدو خارجي يوجه ضده هذا التحالف طاقته على الرغم من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لخلق عدو جديد يسمى (الإرهاب) لإدامة قيادتها للتحالف الدولي[3] كما في مرحلة الحرب الباردة. وكان من ثمار البيئة الدولية الجديدة أن بدأ الاتحاد الأوربي يبلور إستراتيجيات جديدة في محيطه الجغرافي المباشر، في شرق أوربا، والبحر المتوسط، وأفريقيا، ويبع سياسات لا تتفق تماماً مع السياسة الأمريكية، في الوقت الذي باتت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تظهر بمظهر القوة العظمى الوحيدة في العالم، وتفرض وتفرض قيودها الناشئة عن الهيمنة على العالم وخاصةً بعد أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية

(*)مدرس – مركز الدراسات الفلسطينية -جامعة بغداد
(**)باحث مستقل

في استعمال تلك الهيمنة لفرض شروطها على الآخرين.[4]

ولما كان الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، هما اليوم من قوى الشرق الأوسط بحكم الجوار الجغرافي والوجود العسكري، اذ تجاور أوربا بشكل مباشر معظم دول الشرق الأوسط المطلة على البحر المتوسط فيما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وبحكم احتلالها للعراق قوة شرق أوسطية وجاراً لمعظم دول المنطقة، اذ لم يحدث فيما سبق ان كانت الولايات المتحدة الأمريكية مندمجةً عسكرياً في المنطقة كما هي عليه اليوم، هذا الوجود الذي أنشأ خطوط أحتكاك وتماس جديدة بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط على المستويين الأقتصادي والأمني.

وتحاول الدراسة التي بين أيدينا التعرف الى مواقف كل منهما تجاه الأزمات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الدرعليها سيّما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001م.

أولا:الحيرة في مواجهة أزمات الشرق الأوسط:

لقد بدأت منطقة الشرق الأوسط ترسم قوساً جديداً من الأزمات بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، فيما أصبح صدى هذه الأزمات له وقع خارج مراكز هذه الأزمات، وبدأ يمس فاعلين رئيسين على الساحة الدولية، ومعناها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

فمنذ زمن بعيد أدت الولايات المتحدة في الشرق الأوسط دور الشرطي تماشياً مع أهدافها التقليدية المتمثلة في ضمان حرية الملاحة في البحر المتوسط في سبيل ضمانة حصولها على احتياجاتها من الإمدادات النفطية من ناحية، وحماية حليفتها إسرائيل من ناحية أخرى، وكان تحقيق الأمن في المنطقة المرتبط بشكل أساس بالسيطرة على النزاعات المعلنة وغير المعلنة وحلّها من الأمور الحتمية المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

أما اليوم فقد أصبح الالتزام الأمريكي من أجل تحقيق الأستقرار في المنطقة أمراً ملحاً يغذي إستراتيجيات أمريكية جديدة أكثر فأكثر تدخلية؛ وبالموازاة ومن أجل إعطاء مصداقية لخطواتها في هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة الأمريكية واعية بضرورة تعريف مشروع سياسي لتنظيم منطقة الشرق الأوسط على رقعة جغرافية واسعة ممتدة من موريتانيا الى حدود الباكستان، وهو في الحقيقة المشروع الذي عرضته واشنطن على قمة مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8) في سيي اسلاند في العام 2004، والذي تم قبوله مع بعض التعديلات عليه في تلك المناسبة في (8-9) حزيران من العام نفسه[6].

ومن جانبه، فان الاتحد الأوربي الموّسع[*] مجاور لمنطقة الشرق الأوسط – جغرافياً- هذه المنطقة التي أصبحت غير مستقرة بشكل متزايدومن ثمّ أصبحت حساسيته للأزمات الإقليمية، وتأثره بها هي حساسية مباشرة إن لم تكن فورية، وهي في الحقيقة أزمات عدة ومتنوعة، وهي في الوقت نفسه ذات طابع إستراتيجي – العمليات الأرهابية التي وقعت على الأراضي الأوربية في مدريد ولندن – وذات طابع اقتصادي، إذ إن الاتحاد الأوربي أكثر حساسية من الولايات المتحدة الأمريكية عند

انقطاع الإمدادات من النفط، وذات طابع اجتماعي، إذ بدأت المجاميع المهاجرة الى الدول الأعضاء في الاتحاد من الأصول المتوسطية تظهر في بعض الأحيان حساسية أمام الطروحات الراديكالية.

وفي مواجهة هذه المعضلات المتعددة الأشكال يجتهد الدبلوماسيون الأوربيون في التوصل الى حلول مشتركة للرد على المخاطر التي تتحرك، وتتغذى على نزاعات الشرق الأوسط.

وقد سبق فيما مضى أن تقدم الأوربيين بمشروعهم الخاص المسمى ب:" الشراكة الأورو- متوسطية" في تشرين ثاني العام 1995م، في برشلونة عندما التقى وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي الخامسة عشر آنذاك، ووزراء الدول المتوسطية الأثني عشر[7]، فيما أقام الاتحاد الأوربي كذلك علاقات مع عدة دول شرق أوسطية لاسيّما مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا المجلس الذي يجتهد في فرض حاله على الساحة الدولية. وقد بادر وزير خارجية المانيا (يوشكا فيشر)، بإعلان مشروع ألماني تحّول فيما بعد الى مشروع الماني- فرنسي بعد أيام قليلة من إعلان المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الموسع[8].

والمبادرة الأوربية الفرنسية- الألمانية لم تقلل من شأن العلاقة العضوية التي تجمعهما مع الولايات المتحدة الأمريكية، أذ تذكر المبادرة الفرنسية الألمانية بأن علينا أن نستقبل بايجابية الأفكار التي أقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن (( الشرق الأوسط الكبير))، وسبل تحديثه وإحلال الديمقراطية فيه، وأنه بالأمكان العمل وتنسيق الجهود معاً، وأنه ينبغي على الاتحاد الأوربي أن يتطلع الى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط، كما ينبغي عليه أن يحدد رؤية مميزة تكمل رؤية الولايات المتحدة بالاستناد إلى مؤسسات الإتحاد الخاصة وأدواته.[9]

ومن الجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوربي يتقاسمان بعض من التفاؤل عند تشخيصهما للأزمات، الا أنهما لا يعرضان بالضرورة نفس المبادرت، ونفس الردود على المشكلات الخطرة التي تجتاح المنطقة، بل لقد تحولت مسألة الشرق الأوسط منذ العام 2003 موضوعاً رئيسياً للخلاف بينهما في سياستهما الخارجية، وقد زاد سوء التفاهم فيما بين الأوربيين أنفسهم من صعوبة تناول المشهد.

فقد أصبحت المعارضة بين المنهج الأمريكي الأحادي في اتخاذ القرار، والفعل عالمياً (Unilateralism)، وطبيعة العمل المتعدد الأطراف، والشرعية الدولية (Multilateralism) للحلول الأوربية واضحة جداً منذ العام 2004م[10].

وفي الوقت الذي يظهر فيه تحسن في العلاقات بينهما منذ العام 2005م، مع تراجع المواقف الحادة الأمريكية السابقة سيما حول ملفي لبنان وأيران، إذ يلاحظ تطور ونمو من جديد في العلاقات الفرنسية-الأمريكية الذي يعد في حقيقة الأمر مؤشر مهم في العلاقات الأطلسية.

وعلى الرغم من هذا التحسن في العلاقات الأطلسية، فان الضعف الأوربي واضح للعيان في دور الاتحاد في أزمات المنطقة كفاعل ند للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في عملية التسوية بين الفلسطينيين والأسرائيليين من ناحية،وفي الأزمة العراقية من ناحية أخرى، بل اننا

نراه في أغلب الأحيان منقسماً أو غائباً، ليس على المستوى العسكري فحسب، ولكن كذلك في خطابه الدبلوماسي.

ثانياً: الإدراك الأمريكي والأوربي للأزمات في الشرق الأوسط:

يعرض الأوربيون والأمريكيون اليوم تشخيصين مختلفين للأزمات التي تغطي منطقة الشرق الأوسط، ويعود هذا الاختلاف بشكل أساس وفي جزء كبير منه إلى درجة تأثير كل منهما في نفس الأزمات: فاذا كان من الصعوبة البحث عن حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي دون وساطة خارجية، وضغوطات أمريكيةعلى إسرائيل، ودعم أوربي لاسيما المالي والدبلوماسي، فان الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العكس هي الفاعل والمحفز الرئيس في الأزمة العراقية، فيما يمثل الملف السوري – اللبناني حالة من التعاون الفرنسي – الأمريكي من أجل العمل على تطوير النظام السياسي العربي من خارجه،[11] إذ يبدو أن هناك اتفاقاً أوربياً أمريكياً على أهمية بناء ترتيب أمني جديد في الشرق الأوسط يحل محل جامعة الدول العربية، ويشمل إسرائيل، وتركيا، ويرتبط بحلف الأطلسي[12].

1. الصراع الفلسطيني_الأسرائيلي:

لقد تجلت رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للصراع العربي – الاسرائيلي في مناسبتين:

* فقد كان مؤتمر القمة الذي عقد في كامب دايفيد في تموز العام 2000م، بين الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، ورئيس الوزراء الأسرائيلي إيهود باراك والرئيس الراحل ياسر عرفات، هو المناسبة الأولى للتوصل الى تسوية نهائية للصراع العربي . الإسرائيلي على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ذلك المؤتمر الذي فشل في التوصل الى تحقيق الأهداف المرجوة منه[13]، اذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفاوض نيابة عن إسرائيل[14]، فيما لم يؤيد الاتحاد الأوربي آنذاك بشكل علني المشروع الأمريكي.

* وقد تجلى الموقف الأمريكي ثانية عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع خريطة الطريق التي صيغت في شهر تموز العام 2002م، بعد أن عرض الرئيس جورج بوش -الابن- في حزيران العام 2002م، الموقف الأمريكي تجاه الصراع، واقترح إنشاء دولة فلسطينية.[15]

وعلى الرغم من الاعلان عن خريطة الطريق تزامناً مع إجتماع الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير وأزنار في جزر الأسورس بشكل رسمي في ذلك التاريخ لأمتصاص غضب الرأي العام العربي ازاء خطط الغزو الأنجلو_ أمريكي للعراق، اذ قدمت خطة خريطة الطريق بشكل رسمي في 30 نيسان 2003م، بعد اكتمال العمليات الحربية لغزو العراق.

وقد كان الاتحاد الأوربي مشاركاً في صياغته، ومؤيداً للخريطة بحكم عضويته في اللجنة الرباعية التي تبنت الخريطة رسمياً الى جانب روسيا الاتحادية، والأمم المتحدة. ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد سياسة اسرائيل، وتناصرها في كل أبعادها بواسطة استخدام حق النقض في مجلس الأمن لوقف أي ادانة أو

انتقاد لاسرائيل، ولأن كان من الصعب اليوم معرفة ما اذا كان الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة،يمثل صرفاً للأنظار أم أنه مرحلة من مراحل تطبيق خريطة الطريق؟ إلاّ أن ذلك في حد ذاته قد فتح سابقة تاريخية ربما يعود الفضل فيها الى خريطة الطريق، وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سبق وأن أعلن وزير الخارجية الأمريكية آنذاك في أيلول العام 2003م، أنه لا يتوقع من الحكومة الاسرائيلية تلبية المطالب الأمريكية، وأنه لا تقدم على خريطة الطريق حتى ينتهي رئيس الوزراء الفلسطيني من مسألة ((الإرهاب))، ومعناها تصفية حركات المقاومة الفلسطينية.

وقد حصلت انعطافة أخرى في الموقف الأمريكي في نيسان العام 2004م، عندما أعلن الرئيس جورج بوش في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الأسرائيلي آرييل شارون، أنه ليس من الواقعي لاسرائيل أن تعود الى حدود العام 1967م، أو إزالة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، أو قبول عودة اللاجئين الى داخل إسرائيل[16].

وعلى الرغم من الانحياز الواضح الأمريكي لاسرائيل إلا أن الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي هو في الحقيقة رهان جسيم على المدى البعيد للولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأنه يمس بشكل كبير الاستقرار الاقليمي، اذ أن الانتظام في الحصول على النفط بأسعار معقولة، واستمرار الأنظمة الصديقة في البقاء، والنجاح في الحرب على الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن تحقيق أمن اسرائيل تمثل كلها اهتمامات أمريكية، لأنها تؤثر في حالة الصراع.

أما الاتحاد الأوربي، فأنه يرى أن دوره يقتصر على تقديم المساعدة بفضل الاجتماعات الدورية مع القوى الرئيسة، بفضل الزيارات التي يقوم بها قادة الترويكا، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة واللجنة الأوربية. ومع ذلك وان كان الإتحاد قد أصدر عدداً من البيانات التي تعبر عن تصوره لعناصر التسوية السياسية، إلا أن الاتحاد الأوربي لا يسعى الى ترجمة سياساته الى عمليات سياسية بفضل استعمال نفوذه، ومع ذلك فأن الاتحاد الأوربي لا يؤيد تماماً كل السياسات الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي،فهو أكبر ممول للسلطة الفلسطينية، وكان قد تعامل مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، ولم يؤيد بشكل صريح خطة شارون الأحادية الجانب. بيد أنه يمكن القول أن الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول القضية الفلسطينية هي خلافات رمزية، ولا تجعل السياسة الأوربية مختلفة جذرياً عن السياسة الأمريكية.

وقد حصل أن تقاطع الموقف الأوربي مع الموقف الأمريكي، فقد أعلنت الرئاسة الايرلندية للإتحاد الأوربي أن الأتحاد لن يعترف بأي تغييرات في حدود العام 1967م، إلاّ إذا تمت بالتراضي بين الأطراف، ونادى بقيام تسوية عادلة وواقعية لمسألة اللاجئين[17]، وقد أصدر الأتحاد الأوربي بياناً في 15 نيسان 2004. قال فيه: أنه لن يعترف بأي تعديلات على حدود ما قبل

العام 1967م، باستثناء تلك التعديلات التي يوافق عليها الطرفين[18].

ويمكن القول: أن هناك أتفاق بين الأوربيين والأمريكيين على الخطوط العامة للتعامل مع الصراع الأسرائيلي الفلسطيني، اذ أن الإتحاد الأوربي لن يعرّض علاقاته الإستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية الى التوتر بسبب قضايا الشرق الأوسط وحول الشكل النهائي لحله.

وعلى الرغم من الاعلانات الرسمية لدول الاتحاد الأوربي عن السلام في الشرق الأوسط، هناك العديد من الدول الأوربية من أكبر الموردين للسلاح الى اسرائيل في مقدمتهم ألمانيا، والتي غيرت من ميزان القوة البحرية في شرق البحر المتوسط لمصلحة إسرائيل بشكل حاسم عندما سلمت إسرائيل ثلاث غواصات دولفين قادرة على حمل الرؤوس النووية[19].

2- الغزو الأمريكي للعراق:

أحدث غزو العراق في العام 2003م، والأعداد له إنقساماً في المجتمع الأورو- أطلسي عندما عارضت فرنسا والمانيا مخططات الحرب على العراق، وغزوه. وفي الوقت الذي كسبت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها في التحالف الحرب دون عناء كبير، فأن تثبيت الإستقرار في العراق بعد غزوه شكل تحدياً مختلفاً، إذ أننا نرى أن فرنسا التي راهنت على أستخدام حق النقض في مجلس الأمن قد خسرت المعركة الدبلوماسية، ومن ثم سحبت تلك الخسارة على دول الأتحاد الأوربي[20].

فقد مثل العراق النقطة التي تكثفت فيها بوضوح الخلافات الأمريكية_ الأوربية بشأن كيفية التعامل مع التحديات الأمنية منذ العام 2002م، وعلى الرغم من أنه لم يكتب لتثبيت الأستقرار في العراق النجاح حتى الآن، إلاّ أن الانقسام الذي نشأ عبر الأطلسي خلال الحشد للحرب قد تقلص بشكل كبير. فقد سعت قوى الاحتلال إلى اقناع عدد كبير من الدول لمساعدتها في تثبيت الاستقرار في العراق، وقد ظهر أن المحاولة كانت ناجحة بفضل وزن الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في العلاقات الدولية،فضلاً عن ادراك العديد من الدول أنه سيكون من قبيل الطيش السماح بأن ينتهي مصير العراق كدولة الى التدهور، وكان الالتزام بالاستقرار واضح سيّما على مستويات الناتو والاتحاد الأوربي.

لقد استمر الانقسام حول العراق في الناتو خلال العام 2004م، إذ دعت الولايات المتحدة الأمريكية الى تدخل الناتو بشكل أعمق، وقد عارضت هذه الدعوة العديد من الدول الأعضاء الأوربية في الناتو التي التفت حول الموقفين الفرنسي والألماني.[21] ولم يتغير الشقاق بصورة أساسية بشأن المسألة العراقية، إذ لا تزال فرنسا تعتقد أن الغزو كان غير شرعي وغير قانوني، وهكذا لا تزال ترفض تقديم أي مساعدة لقوة الأحتلال، سواء أكانت عسكرية أم مالية، كما أنها أستخدمت حقها في الاعتراض (( النقض)) على اقتراح أمريكي بإشراك قوات حلف شمال الأطلسي (( الناتو)) في العراق، فيما كانت فرنسا تصر على أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنسحب من العراق قبيل نهاية العام

2005م سواء أنجزت أهدافها أم لم تنجزها،فضلاً عن مواصلة الناطقين بالفرنسية تكرار القول بأن الأحتلال يولد العنف وليس العكس.[22]

لقد كانت الولايات المتحدة تتصوّر "" تدخل فعّال"" أو "" دور جماعي جديد"" منذ العام 2003م، ومشاركة أوسع للناتو في العراق، إلا أنه ومع التهديد الذي كان الناتو يواجه في أفغانستان، كان يصعب رؤية كيف يمكن "للناتو" المشاركة بنجاح في " نقطة ساخنة " أخرى؟

وقد تلقت فكرة زيادة التدخل ضربة استثنائية بفعل قرار الحكومة الاسبانية بالانسحاب من العراق في ربيع العام 2004م، وهنكاريا في كانون أول 2004م، وكذلك بولندا وجمهورية التشيك في العام 2005م.

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن المرقم (1546)، بنقل السيادة الى العراقيين التي تمت في 28 حزيران 2004، إلاّ أنه قد اتضح في قمة اسطنبول، أنه لم يكن في وسع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية أن يتوقع المزيد من توريط قوات عسكرية تابعة "للناتو" في العراق[23].

على الرغم من تطرق القمة الى التعاون في الجانب الأمني العسكري فيما أطلق عليه " ضمان عدم أنتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب بجميع صوره وأساليبه وعمليات التدريب بمختلف أنواعها، إذ تقرر في هذا السياق انشاء قوة للردع السريع مزودة بالطائرات المقاتلة، والسفن الحربية التي عدت الذراع الأمنية والعسكرية للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط، وهي بذلك ذراع أطلسية مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وشريكاتها من أوربا.[24]

وبعد مضي أربع سنوات على وجود القوات الأمريكية في العراق، وتفاقم المأزق الأمريكي أصبحت الضرورة القصوى الملحة في التوصل الى حل سياسي أمراً يحرك القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين على السواء،أذ أن الحل لا يمكن أن يكون الاّ حلاً سياسياً أمام التدهور المتصاعد للأوضاع في الميدان؛ أذ أن هؤلاء القادة يعترفون أنه اذا كان الانسحاب العسكري الأمريكي ليس مرغوباً مازال لم يتم التوصل الى حد أدنى من الأستقرار، فأن المحافظة على الوجود الأمريكي على الرغم من تكاليفه الباهضة لايعني بالضرورة نهاية حركات المقاومة في العراق.[25]

ويبدو للكثيرين أن الحصيلة الراهنة للأوضاع في العراق تعود في جزء كبير منها الى الفشل في تشكيل قوات عسكرية عراقية من قبل التحالف الأنجلو-سكسوني في الذي قرره مسؤول الادارة المدنية السابق في العراق (بول برايمر) في آيار العام 2003م لاسيما بعد حل الجيش العراقي، يمكن أن يعد بمثابة الغلطة الكبرى، فالمؤسسة العسكرية السابقة العراقية كانت قائمة، إذ أن إعادة بناء جيش جديد، وتكوينه وتدريبه هي من المهمات الصعبة عند انجازها في أوضاع متأزمة وحادة للغاية.

وفي ظل عدم التوصل الى حل سياسي لتنظيم التعايش بين مختلف الأطياف في العراق الذي هو جوهر الصراع على السلطة وإدارة الموارد النفطية، فان الولايات المتحدة

الأمريكية تبقى مجبرة على المحافظة على حضورها المكلف، بشرياً، ومالياً، وسياسياً.[26]

3- التقارب والمنافسة الأمريكية الأوربية حول الأزمة في لبنان:

بعد القطيعة الفرنسية-الأمريكية حول الحرب على العراق العام 2003م، بدأ الشأن السوري اللبناني، وكأنه يقدم الفرصة من جديد في نهاية العام 2004م، لتقارب أمريكي _ فرنسي كان ميؤوس منه، ويمكن لنا وبفضل تحليل محتوى قرار مجلس الأمن المرقم (1559)، وتحليل آلية عمل الثنائي الفرنسي الأمريكي وتقاطعاته في منطقة الشرق الأوسط.

إذ يمكن القول: أن الدولتين قد تلاقت مصالحهما من جديد تحت ضرورات متبادلة للمصالحة بعد القطيعة في العام 2003م، إذ أصبح من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التوصل الى تحقيق إجماع عبر المحيط الأطلسي حول موضوعة اعادة البناء السياسي للعراق، وقد ظهر الملف اللبناني وكأنه ذريعة أو حجة جيّدة لهذه المصالحة، ومع ذلك لم يظهر على قائمة الأجندة السياسية إلا بعد إغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق (رفيق الحريري) في 14 شباط العام 2005 م، وذلك لأسباب سياسية صرفة.[27]

أمّا فرنسا، فإنها كانت تنظر من جانبها الى المسألة اللبنانية، وكأنها الفرصة للعودة الى مركز الأحداث في الشرق الأوسط؛ وهكذا أظهرت رغبة التقارب بكل وضوح عند كلا الجانبين، بيد أن هناك تقاطعات قد ظهرت بسرعة حول موضوع التقارب نفسه؛ والى حدود أزمة صيف العام 2004م،[28] فان الاهتمامات الفرنسية والأمريكية كانت متقاطعة في النهايةفقد تم التعرف الى نيّات الرئيس ((بشار الأسد))، وتحديد مصيره بعد ما قرر التمديد للرئيس اللبناني ((أميل لحود)) في أيلول/ تشرين الأول 2004م، بالضد من رغبة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الدولية.

ومع ذلك فأن الادارة الأمريكية تنظر الى ملف الشرق الأوسط في الاطار الأوسع لسياستها الكبرى الإقليمية، وعليه فأن الملف السوري – اللبناني يظهر كتكملة لإشكاليات الشأن العراقي، وكذلك للملف الاسرائيلي _ الفلسطيني، إذ أصبح من المستعجل السيطرة على الحدود السورية – العراقية لمنع دخول الأستشهاديين العرب من ناحية، والضغط على الدبلوماسية السورية من ناحية أخرى[29].

فقد كان الرئيس ((بشار الأسد)) يعرض نفسه كزعيم معارض للسياسة الأمريكية في العراق، فيما كانت كذلك محاولة لتصفية العلاقة العضوية والعملية القائمة عبر حزب الله اللبناني بين دمشق وفصائل المقاومة الفلسطينية لاسيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي.[30] وقد عدت وزيرة الخارجية الأمريكية ((كوندوليزارايس)) سورية دولة خطيرة، ومحطةً لنقل السلاح الى حزب الله في لبنان[31].

أما الرؤية الفرنسية فهي بدون أدنى شك أكثر محدودية،نظراً لأن الأمر بالنسبة إليها يتعلق بوجودها من جديد في منطقة الشرق الأوسط من خلال

العودة عبر البوابة اللبنانية – السورية،فضلاً عن أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك كانت تربطه صداقة قديمة مع الوزير الأول اللبناني وقد اندفع في الدفاع عن صديقه على حساب علاقة الثقة مع الرئيس السوري ((بشار الأسد)).[32]

القرار (1559) في العلاقات الفرنسية الأمريكية:

يمكن فحص البنود الأربعة لقرار مجلس الأمن المرقم (1559)[33] في العلاقة الفرنسية – الأمريكية،إذ أنه يثير في الحقيقة أفكاراً لخلفيات تأريخية مختلفة جداً عند كلا الطرفين.

فالبند الأول/ من القرار الذي ولد ميتاً قد دعى سوريا ولبنان الى إحترام الحياة السياسية والبرلمانية اللبنانية وكذلك إحترام المؤسسات الدستورية، إذ عكس هذا البند الرغبة الفرنسية بشكل خاص ليفتح من جديد مسألة التوازنات الداخلية المجتمعية والمؤسساتية في لبنان، والتي يمكن أن ترى لها بعض المكانة على سطح الأحداث.

وقد دعى البند الثاني/ إلى انسحاب فوري للقوات السورية، بيد أن الرئيس ((جاك شيراك)) قد سبق وأن أكد في خطاب له أمام البرلمان اللبناني إن إعادة نشر القوات السورية لن يكون سوى بعد العثور على حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط[34].

وهكذا تطّور الموقف بوضوح، وظهر نوع من التباعد في وجهات النظر بين الفرنسيين والأمريكيين؛ فاذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على تأكيد رغبتها في دمقرطة منطقة الشرق الأوسط، فأنه يبدو لنا بأنها قد تكتفي بتغيير سلوك النظام إن لم يكن تغيير النظام في سوريا من هنا فصاعداً[35].

أما الموقف الفرنسي، وعلى العكس فقد كان أكثر تقليدية، إذ أنه يقوم على إحترام سيادة الدول،والخشية من رؤية منطقة الشرق الأوسط وهي تنفجر من جديد على خطوط إثنية.

بيد أن الوقائع تتجه اليوم نحو تغيير الأنظمة، إذ أن التصويت على القرار (1559) في حد ذاته، وتشكيل لجنة التحقيق الدولية حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق (رفيق الحريري) يمكن أن تعمل على تغيير النظام السوري.

وقد تواجهت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كذلك، وبكل السرعة، حول البند الثالث/ من القرار الذي تعلق بحزب الله اللبناني، إذ فرضت فرنسا في باديء الأمر منطق دمج الحزب في المؤسسات السياسية اللبنانية في إطار حوار سياسي من أجل التوصل إلى نزع السلاح بشكل سلمي، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل الى تشجيع حل إجتثاثي لحزب الله، إذ إن صواريخه الموجهة نحو إسرائيل هي في صلب الأهتمامات الأمريكية ومرتبطة بالملف النووي الإيراني[36].

وأخيراً، قد جاء البند الرابع/ من القرار ((1559)) لمعالجة مسألة السلاح الفلسطيني، وهنا كان التقاطع الفرنسي _ الأمريكي أمر حتمي حول هذه المسألة، إذ أن فرنسا تنظر الى المسألة الفلسطينية في لبنان، وكأنها مسألة إنسانية بحتة ضمن إطار روحية مؤتمر مدريد،

وعلى العكس تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إليها بفضل رؤية أمنية بحتة إسرائيلية _ فلسطينية، إذ أن هواجسهم تتمثل في التأكيد بأن لا تتحول المخيمات الفلسطينية في لبنان الى جيش أحتياطي للمقاومة الفلسطينية في فلسطين؛ ومع ذلك إلتقت فرنسا تدريجياً مع الموقف الأمريكي حول الملف اللبناني السوري، الا أنه من الممكن أن تظهر الأختلافات العميقة والحساسة السياسية، وكذلك الرؤية الأستراتيجية بين الفرنسيين والأمريكيين من جديد وبكل السرعة في المستقبل[37].

4- التعاون الأوربي_الأمريكي في مواجهة الأنتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط:

في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول العام 2001م، على الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك قلق دولي متنامي من خطر وقوع أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل أخرى في أيادي الجماعات الأرهابية العابرة للقومية، مثل: تنظيم القاعدة،وقد برز هذا القلق جلياً في القرار الذي أتخذته مجموعة الدول الصناعية الثمانية ((G8)) في حزيران لانشاء الشراكة العالمية ضد أنتشار أسلحة ومواد دمار شامل[38].

وتجمع الشراكة العالمية بين ثلاثة أهداف منفصلة تتمثل في تسهيل تطبيق اتفاقيات كانت ثمرة مفاوضات خلال مرحلة الحرب الباردة، وتعزيز عدم الانتشار، ومكافحة الإرهاب وقد تضمن بيان الشراكة العالمية عنصرين:

أ . مجموعة من ستة مباديء للحيلولة دون تمكين ((الإرهابيين)) أو من يؤوونهم من الوصول إلى أسلحة أو موارد الدمار الشامل؛

ب . مجموعة توجيهات لمشاريع تعاون جديدة أو موسعة لترجمة هذه المباديء الى أنشطة عملية.[39]

فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ثلاث عمليات كبرى تمكنت عبرها من منع أو إعاقة أطراف إقليمية من حيازة الأسلحة النووية في الوقت الذي كانت فيه تلك الأطراف قد تقدمت الى مديات مختلفة في تجاه حيازة السلاح بواسطة برامج نووية سرية، إذ تمت عملية إزالة البرنامج النووي العراقي منذ ما بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية العام 1991م، ومن ثم قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعملية معقدة أدت في النهاية الى اعلان ليبيا تخليها عن خيارها النووي العسكري من جانب واحد العام 2003م، ومن ثم ممارسة ضغوط حادة ومستمرة على إيران إثر اكتشاف برنامج تخصيب اليورانيوم السري لديها عبر التهديد يفرض عقوبات دولية أو ربما إستهدافها عسكرياً .

وقد جاء في التقرير الجديد حول (( إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي))[40] ،الذي صدر في 16آذار2006م: (( أننا قد لا نواجه تحدياً من بلد واحد أكبر من ذلك الذي نواجهه من ايران))، فيما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتهم النظام الأيراني الحاكم بتبني الإرهاب، وتهديد إسرائيل، والسعي لإفشال جهود السلام في الشرق الأوسط، وإعاقة الديمقراطية في العراق، والإنكار على شعبها طموحاته من أجل الحرية.

وعلى الرغم من ممارسة الاتحاد الأوربي، وروسيا الاتحادية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية أدوار مختلفة في هذا الاتجاه، إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في خلفية الصورة دائماً مما أدى الى عرقلة تقدم إيران في تجاه حيازة خيار نووي كانت لديها القدرة على أمتلاكه ولا تزال.[41]

وتمثل سوريا حالة أخرى بسيطة بالمقارنة بالحالات الأخرى ذات العلاقة بسياسة منع الانتشار النووي الأمريكية في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة الأمريكية تفترض أن النيّات السورية ربما تتضمن إمتلاك أسلحة نووية أو ربما بأمتلاك برنامج نووي مدني أولي للأغراض السلمية.[42]

أما الإتحاد الأوربي فقد التزم بتعريف إستراتيجية ملائمة في مواجهة الانتشار النووي بعد اعتماد إستراتيجيته الأمنية في كانون الأول العام 2004م؛ وقد إرتكزت تلك الأستراتيجية على ثلاثة أعمدة: الوقاية – والشرعية الدولية والعمل المشترك مع المجتمع الدولي (multilateralism)- والتعاون الدولي.

وقد اكتسب العامل الوقائي أهمية بالغة إذ أصبح الأوربيون كذلك متفقين على إنه من الأفضل الوقاية من المخاطر الأمنية عوضاً عن معالجة الخسائر بعد حدوث المخاطر، وهكذا أستوجب الأمر أن يقوم جهد مشترك بين الدول الأوربية في سبيل العمل على منع أنتشار السلاح النووي، وكذلك توسع "الشبكات الإرهابية"، كما نصت عليه إستراتيجية الإتحاد الأوربي الأمنية منذ العام 2003م.[43]

وكذلك الحال، تمثل المساعدة في تحقيق التنمية ضمن هذه الزاوية وسيلة العمل الأولى من أجل تجنب محاولات بعض الدول لامتلاك السلاح النووي، فضلا على ذلك يرى الأوربيون أن اقامة علاقات الثقة، وتقديم المساعدة من أجل اصلاح الأنظمة الاقتصادية تعّد من الأمور الرئيسية في هذا الصدد، وكذلك الحال يعد التعاون مع دول العالم الثالث من أجل تجنب نقل المعدات الخطرة محور عمل آخر له أهميته، وهكذا أيضاً فقد تم التنصيص على ضوابط منع الانتشار على سبيل المثال في اتفاقات الشراكة الأورو- متوسطية عدا الضوابط حول حماية حقوق الإنسان والحرب والإرهاب.[44]

وقد أكد الأوربيون أن الجهود في ميدان حظر الانتشار يجب أن تجري عبر قنوات الأمم المتحدة، ومعناها عبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لأن العمل الثنائي أو الأحادي الجانب ليس أمراً مرغوباً فيه نظراً لأن الرهان الأمني هو على درجة عالية من الأهمية في نظر الأوربيين.

ويرى الإتحاد الأوربي كذلك أن التعاون الدولي يعد حقيقة بمثابة الوسيلة الفعالة الناجحة للحد من الأنتشار، وتجسد أعمال الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوربي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تعالج أسلحة الدمار الشامل هذا الخيار الأوربي.[45]

وفي الحقيقة، لقد كان موضوع حظر انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط مجالاً للتعاون بين الأوربيين من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وحصل فيه تقدم وانتظام إذ تكشف الحوار

السياسي بينهما، إذ إن الشركاء الأطلسيين يهدفون الى تحقيق الأهداف نفسها المتمثلة في منع إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية، والحيلولة دون أن تصبح قوة نووية هجومية، ومع ذلك فانهما في الحقيقة ليسوا اللاعبين الوحيدين، إذ إن روسيا الأتحادية ،والصين الشعبية، بدأتا كذلك تظهران، وكأنهما شريكين إستراتيجيين مهمين حول المسألة في المستقبل.

ثالثاً: المشاريع الأمريكية والأوربية بين التنافس والتأثير المتبادل

على هامش هذه الأزمات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وضعت الأدارات الأمريكية والأوربية إستراتيجيات عمل شاملة للرد على هذه الأزمات، إذ ظهرت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م، للإدارة الأمريكية في أيلول العام 2002م،[46] بعد أن تعرضت الأراضي الأمريكية للعدوان فيما ظهرت الوثيقة الاستراتيجية المقابلة الأوربية (( أوربا آمنة في عالم أفضل)) بعد أن أقرها المجلس الأوربي في كانون الأول العام 2003م.[47]

1. الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط:

يمكن القول أن الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الموسع، وشمال أفريقيا تجّسد طموحاً تاريخيا لبناء المنطقة انطلاقاً من مثالية ما بعد الحرب الباردة بعد الاعلان عن النظام الدولي الجديد على عهد الرئيس بوش –الأب–، مشحونة بذرائعية مابعد الحادي عشر من أيلول العام 2001م، بعد تبني عقيدة الرئيس بوش –الابن– المتمثلة في الحرب على الإرهاب. فقد طّورت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطويق صعود ما تسميه (الإرهاب الإسلامي)،إستراتيجية ثنائية تمثلت في الحرب على المجاميع الأرهابية نفسها حسب تصنيفها، والدول التي تحميها وتأويها من ناحية، والاصلاح السياسي للأنظمة العربية والاسلامية من ناحية أخرى؛ إذ إن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي يقوم على تشجيع الديمقراطية، والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية.[48]

وفي الحقيقة لم تعرض الادارة الأمريكية مشروعها للشرق الأوسط الموسع كمبادرة أمريكية صرفة، وإنما عرضتها كمشروع مشترك أعد بالتدريج والتشاور مع دول أخرى ولاسيما الدول الصناعية الثمانية منذ إطلاق مبادرة الشرق أوسطية في العام 2003م، إذ إن الحادي عشر من أيلول العام 2001م، قد سّجل للولايات المتحدة الأمريكية الشرخ الأول لأمنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كان المواطنون الأمريكيون أهدافاً لهجمات لم يكونوا مستعدين لها لا على المستوى العسكري، ولا كذلك على المستوى النفسي والفكري، وقد أكتشفوا هكذا الى أي درجة تدهورت صورتهم في الشرق الأوسط، وأنتبهوا الى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن ينظر اليها كقوة إيجابية مساهمة في التغيير الايجابي في منطقة الشرق الأوسط[49].

فقد عدّ قيام الجمهورية الاسلامية في إيران في العام 1979م، نقطة الانطلاقة في هذا التدهور المؤلم إذ أنتشرت الأصولية الأسلامية على شكل الانموذج الإيراني

وامتدت بسرعة إلى أفغانستان، ومن ثم الى الجزائر، ولم تتخلى إيران عن أهدافها المتمثلة في تصدير ثورتها الاسلامية إلاّ مع نهاية الثمانينات، بعد أن استنزفت في حرب الثماني سنوات الطويلة مع العراق، وتردي أوضاعها الاقتصادية.[50]

وفي الوقت الذي إنشدت فيه الأنظار بعد العام 1989م، بعد انهيار جدار برلين، حول ضرورة دمج أوربا الشرقية في أحضان الاتحاد الأوربي، كان ينظر الى توحيد أوربا حول القيم الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية كإحدى أكبر النجاحات في نهاية القرن العشرين، بيد أن منطقة الشرق الأوسط ظلت بعيدة عن الحراك الديمقراطي.

وهكذا اذن، وفي الوقت الذي شهدت فيه خلال السنوات الثلاثين الماضية أغلبية مناطق العالم تغييرات ذات طابع ديمقراطي، ظلت منطقة الشرق الأوسط محكومة بأنظمة سياسية تسلطية مختلفة[51]، بل لقد مأسس قادتها الخوف من الاسلاميين من أجل الحصول على دعم الغرب؛ بيد أن الحجة في الولايات المتحدة الأمريكية القائلة: بأن محاولة التحرر السياسي في المنطقة ستقود إلى وصول الأسلاميين المتطرفين إلى السلطة، قد تم التخلي عنها اليوم، وأصبحت مرفوضة إذ لم تتردد وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) في القول خلال زيارتها القصيرة للقاهرة في 20 حزيران 2005م: (( لقد أخطأت الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ((60)) عاماً بدعمها الاستقرار في المنطقة على حساب الديمقراطية ولم يتحقق أي منهما..)) ثم أضافت: (( ان الخوف من الخيارات الحرة، لم يعد يبرر حجب الحريات العامة...)) وكانت تقصد وصول الاسلام السياسي إلى الحكم عبر الأنتخابات الحرة[52].

وللمفارقة، وبعد أن فازت (حماس) بالانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثاني العام 2006م، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً على الحكومة الفلسطينية الجديدة التي كونتها حماس، ومعها الإتحاد الأوربي كذلك.[53]

2. أهداف ووسائل الأصلاح في إطار مبادرة الشرق الأوسط الموسع:

تجسد الرد الأمريكي على أحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001م، بفضل سلسلتين من الاجراءات تمثلت في شن الحرب على المجاميع الإرهابية حسب تصنيفها القادرة على تنظيم مثل تلك الأحداث من ناحية، وهي الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بدعم جزء كبير من المجموعة الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى بالالتزام في تحقيق الاصلاح السياسي للأنظمة في سبيل اجتثاث أسباب القهر عند شعوب المنطقة.

ويعود إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الموسع الى خطاب الرئيس جورج بوش في تشرين الثاني العام 2003م، وهو الخطاب الذي تضمن رؤية نقدية للسياسات التي فضلت الاستقرار على حساب الحرية.[54] وكان الهدف الأساسي لمبادرة الشرق الأوسط المّوسع تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية عبر وسيلة

التعاون ما بين الدول في المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى الباكستان.

و بحسب الرؤية الأمريكية وفي سبيل دفع الحكومات وتحفيزها على تقديم الخدمات إلى مواطنيها التي يحتاجون إليها، فان المساعدة الأمريكية المهمة يبدو أنها ضرورية لبعض الدول؛ بيد أن التاريخ، ولا سيما في تجارب دول أوربا الشرقية، قد بيّن بأن الحكومات الشمولية لا تستعمل المساعدات الاقتصادية والمالية المقدمة إليها بشكل ناجح مثل الحكومات الديمقراطية، إذ يجب عليها من هنا فصاعداً التحسين في أدائها الاداري وكذلك في أن تصبح أكثر شرعية.[55] وعدا مسألة نشرالديمقراطية، فان مبادرة الشرق الأوسط الكبير تطلبت كذلك إجراء تغييرات في النظم التربوية في دول المنطقة، إذ ترغب الولايات لمتحدة الأمريكية في إصلاح نظام التعليم بفضل تطبيق منهاج مدرسي يسلط الضوء على مخاطر الأصولية الدينية، فيما كانت حقوق المرأة كذلك، جزء مهم من مشروع الاصلاح، إذ يبدو أن الأمريكيين يصرون بالفعل على دفع الأمور إلى التغيير من الداخل.

ومن النقاط المهمة الأخرى للمشروع الأمريكي في المنطقة التحرر الأقتصادي للدول على الرقعة الجغرافية الممتدة من المغرب الى باكستان ومن ضمنها إسرائيل بفضل دمج اقتصاديات الدول مع بعضها البعض لاسيما وأن سكان الشرق الأوسط الكبير يعدون بمئات الملايين من المستهلكين[56].

3. الجهود الأوربية لدمقرطة منطقة الشرق الأوسط:

لقد ألتزم الاتحاد الأوربي بشكل متوازي في إطار الجهود لتحقيق الديمقراطية في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط مع جهود الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن ضرورة تحقيق الديمقراطية قد فرضت نفسها على المنطقة أولاً وأخيراً لأسباب إستراتيجية، إذ إن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وكذلك الحال إستراتيجية الأمن الأوربي قد أشارت كل منهما، وألمحت إليها.

**الرؤية الأوربية لنشر الديمقراطية:**

يطّور الاتحاد الأوربي منذ عشر سنوات مخططاً إقليمياً طموحاً على صعيد البحر المتوسط، إذ إن الشراكة الأورو- متوسطية التي إكتملت اليوم بالسياسة الأوربية للجوار قد تضمنت رؤية سياسة حقيقية لاسيما بعد التقدم في الملف الاقتصادي، إذ إن الأوربيين قد وضعوا بالفعل إستراتيجية هادئة لتحقيق الديمقراطية شرق البحر الأبيض المتوسط تمر بفضل التعاون الاقتصادي والمنافسة[57]، إلا أن هذا المخطط قد أصبح اليوم يتأثر في الخطاب الأمريكي الجديد، إذ إن الأوربيين يخشون بالفعل من أن يكونوا متماثلين مع النهج الأمريكي لجلب الديمقراطية بالأسلوب الخشن،أي فرضها بالقوة، ولهذا فقد بدأوا يعبرون منذ العام 2004م، عن انتقاداتهم للرؤية الأمريكية،إذ أن الأوربيون يرون أولاً أن التغيير لا يمكن أن يأتي أو يفرض من الخارج،فضلاً عن أن سياسات الاصلاح يجب أن تتواصل على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط يرى الأوربيون أنه بات من الضروري تحديد رؤية شاملة للآلية، رؤية تربط التغيير السياسي بتطّور المحيط الأقتصادي والأجتماعي والثقافي،

فيما يذكّر الأوربيون كذلك وبشكل تقليدي بضرورة التوصل إلى تسوية دائمة للصراع الفلسطيني . الأسرائيلي من أجل التوصل إلى تحقيق الديمقرطية على الصعيد الإقليمي[58].

**تطوّر الموقف الأمريكي والحوار عبر الأطلسي حول مسألة الديمقراطية:**

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها أو قد عززت مع مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية أساليب إضافية أخرى للمساعدة على نشر الديمقراطية على الرغم من كونها أساليب تقليدية، إذ ضاعفت من ميزانية مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط منذ العام 2002م، إلى حدود مبلغ ((264)) مليون دولار، تم إنفاق الثلث منها على برامج التنمية السياسية، فيما ذهبت المبالغ الأخرى الأكثر أهمية إلى المشاريع التربوية، وعلى برامج خصصت لرفع مكانة المرأة، وهي مشاريع محلية في أغلبها بفضل المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني.

أما الاهتمامات بالحكم الصالح، وتعزيز دور المؤسسات وعملها، فإن أسلوب معالجتها عبر قناة المساعدات المقدمة إلى الحكومات بشكل مباشر.

وبشكل عام، فقد لوحظ تغيرات في برامج تعميم الديمقراطية الأمريكية التي توحي بأن الادارة الأمريكية قد تأثرت نوعاً ما بالرؤى الأوربية، ويبقى لنا معرفة تحت أي إجراءات سيتمكن الشركاء الأطلسيون من تنظيم شكل التعاون حول مثل هذه المواضيع.

فقد أفضت قمة واشنطن في حزيران العام 2005م، إلى تصريح مشترك عبّر عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوربي للديمقراطية في برامجهما للمساعدات الخارجية[59].

وللمصادفة أنه، وإن كانت الأهداف والأدوات، ومجالات العمل تتقارب وتترجم حساسيات مختلفة، فإن الاتحاد الأوربي ينفر من الدخول في مغامرة خارج منطقة تأثيره المباشر، واستعمال القوة العسكرية من أجل تحقيق تقدم في مخططاته الإصلاحية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نجاعة الإستراتيجيتين الأمريكية والأوربية لنشر الديمقراطية تبقى غير مؤكدة في كل الحالات في منطقة لها تاريخها الخاص، وعاداتها الخاصة، وتقاليدها الخاصة.

4. الموازاة والتنافس في الأستراتيجيتين الأقتصادية.

تتداخل الرؤى الاقليمية والأوربية على العكس وبكل وضوح في منافسة على المستوى الاقتصادي؛ وفي الوقت الذي عدّ الأندماج الأقتصادي الإقليمي منذ العام 1995م، بمثابة الأساس للتنمية الاقتصادية في المنطقة، فإن الشركاء الأطلسيين قد إرتبطوا مع هذه المهمة عبر طريقين متوازيين جمعتهما المصالح المتشابهة، والمشاريع المتقاربة على الرغم من إنفصال رؤيتيهما؛ إذ أن المشاريع الاقتصادية الإقليمية . الأمريكية والأوربية . فيهما الكثير من التشابه على الرغم من وجود الفوارق بينهما.

- ففي نطاق العمل هناك أختلاف واضح، إذ أن الرقعة الجغرافية محدودة جداً للمشروع الأوربي، لأنه يتعلق في البداية بالبحر المتوسط فقط، ومن ثم إمتد إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بيد أن أسلوب العمل

الأمريكي هو أكثر عالمية، وقد جاء محمول على خطاب سياسي رئاسي.

وقد كان الالهام الفكري للسياستين الأمريكية والأوربية تجاه منطقة الشرق الأوسط هو نفسه، وقد غذت التحاليل الفكرية نفسها رؤاهم الفكرية، إذ أن تقرير التنمية البشرية في العالم العربي الذي أشار في العالم 2002م، إلى أهم النقاط التي تعرقل التنمية في الشرق الأوسط اليوم هو مصدر الالهام المشترك بينهما.[60]

- وكذلك الحال، فإن الأهداف هي نفسها،إذ أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بفضل تحقيق التنمية هو الذي يجب أن يقود إلى الديموقراطية حسب رؤيتهما.
- وكذلك أيضاً، فان الأدوات هي نفسها من أجل محاولة رفع الحواجز الهيكلية أمام النمو من خلال توقيع الاتفاقيات حول آفاق التبادل الحر، وفي هذا المجال فأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بأدوات عدة ومتنوعة، أو رؤى واسعة أكثر من الاتحاد الأوربي، إذ تزاوج السياسة الأمريكية فعلياً، بين سلسلة إستثنائية من الأدوات، وتدّرج مدروس بعناية بين الأتفاقيات الثنائية للأستثمار، وإتفاقيات التبادل الحر، أو كذلك دعم المفاوضات عند الدخول الى منظمة التجارة العالمية، وإقامة مناطق الأستغلال المشترك.[61]

وهكذا لم يكن من المفاجأة أن عرض المشروع الأمريكي للشراكة من أجل الشرق الأوسط الكبير، العديد من التشابه مع الشراكة الأورو- متوسطية التي أطلقت في برشلونة، وعلى الرغم من تلاقي الأهداف بينهما، فأنه لم يكن أي تنسيق أو تعاون بين الأوربيين والأمريكيين حول الموضوع، فالأوربيون قد استبعدوا بعناية الولايات المتحدة الأمريكية من إطار عمل برشلونة، فيما أعد الأمريكيون بطريقة أحادية مشروعهم للشرق الأوسط الموسع،وعرضوه كمشروع مشترك مع الدول الصناعية الثمانية.

وهكذا يبدو أن الإدارتين قد اختارتا إلى حدود وقتنا الحاضر أن تكون خطواتهما السياسية منفصلة من أجل أن تفضي الى مشاريع متوازية.[62]

بيد أنه وراء غياب التنسيق بين المشروعين الاقتصاديين، فإنه يمكن أن تظهر رهانات تقليدية للمنافسة النسبية بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في الميدان التجاري نظراً لرهانات المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، فضلا عن ذلك أن الاتحاد الأوربي يبحث على توقيع إتفاق منطقة مع منطقة، وما بين إتحادين كمركيين، ومع مجلس التعاون الخليجي والأتحاد الأوربي، فيما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها إتفاقاً للتبادل الحر بشكل منفصل مع البحرين، وأطلقت مفاوضات منفصلة مع سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة، وهي الرؤية التي تتقاطع مع السياسة الأوربية، إن تضع العراقيل أمام قيام إتحاد كمركي مع دول الخليج.

الخاتمة :

يمثل الشرق الأوسط بكل تأكيد اختباراً ومختبراً للعلاقات الأوروبية–الأمريكية في قدرة مختلف الأطراف في عقد علاقات جديدة، إذ ينظر الى الوطن العربي

اليوم، وكأنه ورشة واسعة للعمل والبناء، واقعة بين حركتي التدخل والمقاومة، ويعدّ البحث عن حل متعدد الأطراف للأزمات الإقليمية هدفاً لكل منهما لتجنيب المنطقة من الوقوع تحت مخاطر الفوضى، ولعّل بريطانيا العظمى وفرنسا هما الدولتين العضوتين في الاتحاد الأوربي القادرتين على تعبئة تجاربهما في المنطقة بشكل أفضل من أجل تعريف إستراتيجية واقعية للمنطقة، فضلا عن ذلك، أنهما في الوقت نفسه الدولتين الأوربيتين اللتين ترتبطان بعلاقات متطرفة مع الولايات المتحدة الأمريكية بين التواطؤ المكشوف والواضح، وبين المنافسة المعلنة.

ففي الواقع هناك ثلاثة ملفات ذات أولوية للأوربيين:

الملف اللبناني/ الذي يعمل التعاون الأطلسي حوله بشكل جيد، والنزاع الأسرائيلي الفلسطيني/ الذي يمكن تطويره،وأخيراً الملف العراقي/ وهو الملف الذي لم يحصل التعاون حوله.

ففي لبنان سمحت وحدة المجموعة الدولية تحقيق العديد من التقدم على الرغم من أستمرار العديد من المشكلات، وكان التعاون الفرنسي . الأمريكي حول هذا الملف قد سمح بإرساء الثقة ثانية عبر ضفتي الأطلسي بعد القطيعة حول الحرب على العراق العام 2003م.

وحول الاختلافات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة هي أكثر قرباً من الأوربيين مع المواقف الأسرائيلية، بيد أن الاتحاد الأوربي يتمنى أداء دور سياسي يتناسب مع حجمه بخصوص البحث عن السلام؛ وإذا كانت أوربا راغبة في جلب الاسرائيليين والفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات، وعلى قاعدة خريطة الطريق، فانه يجب عليها في كل الحالات إشراك الولايات المتحدة الأمريكية. إلا ان المسألة العراقية قد سبق، وأن فجرت لحمة المجموعة الدولية، لكن وعلى الرغم من ذلك نجح الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة في الاتفاق على عدد مهم من النقاط، إلاّ أن الآلية السياسية التي باشروا فيها من هنا فصاعداً تشرك مجمل الأطراف في إعادة إعمار العراق، والتوافق على الدور الرئيس غير المرغوب فيه للأمم المتحدة في إدارة مرحلة ما بعد الحرب، وكذلك في التخفيض التدريجي لجيوش التحالف الدولي الموجودين في العراق.

وقد برهن الملف الايراني أن الدول الأوربية قادرة على تنسيق العمل بشكل جيّد من أجل خدمة المصالح المشتركة بشكل أفضل.

فبعد أن عرفت العلاقات الفرنسية . البريطانية حول العراق لحظات صعبة، فإن المستقبل يبدو أنه أكثر تفاؤلاً، إذ تعد الدبلوماسية البريطانية أن مناطق النفوذ التقليدية التي أقيمت في القرنين التاسع عشر والعشرين لم يعد لها أهمية في عالم أنتفت فيه الحدود، إذ أن الغرب لم يعد بإمكانه بعد إقتسام غنائم الامبراطوريات كما تعّود على ذلك في الماضي، إذ يجب . من هنا فصاعداً . مواجهة منطقة معقدة في أوج تحولاتها.

وهكذا نلاحظ إذاً، أن هنالك اتفاقا واسعاً إلى حدٍ ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والأوربيين فيما يتعلق بالأهداف، ومبادئ العمل الكبرى في مواجهة أزمات

الشرق الأوسط. فالقوى الغربية تتقاسم الرغبة في أن تعرف هذه المنطقة السلام والرفاهية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وبأن تضمن هذه المنطقة لأوربا والولايات المتحدة الأمريكية إمدادات الطاقة لاسيماالنفط بشكل منتظم، وبأسعار معقولة، غير أننا نرى أن الوقائع ليست كذلك.

وكذلك الحال تتقاسم القوى الغربية أعباء محاربة الارهاب بشكل مشترك، ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبكتريولوجية والاشعاعية، ونشر حقوق الانسان والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد ظهرت نقاط للخلاف حول مسألة الديمقراطية، إذ أن أوربا اليوم تبدو أكثر براغماتية من الولايات المتحدة الأمريكية، فمن الجانب الأوربي يتم التأكيد على إعطاء الأولوية لحل الأزمات الإقليمية، وخاصة القضية الفلسطينية، ذلك الجرح الذي ينخر الشرق الأوسط منذ عقود عدة، فيما لا يزال الخطاب من الجانب الأمريكي قائماً على الفكرة القائلة: بأن الديمقراطية ستجلب الأستقرار والأمن.

---

**(1) عبد الحميد العيد الموساوي, أستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2002, ص: 166.**

**(2) المصدر السابق, ص: 169.**

**(3) باسكال كوش, وماذا إن أخطأت فرنسا في موضوعة العراق؟, مجلة العلوم السياسية العدد(30)، كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, كانون الثاني 2005 ، ص:168.**

**(4)- محمد السيد سليم, السياسات الأوربية والأمريكية في الشرق الأوسط , توافق أم تعارض, ملف الأهرام الأستراتيجي, السنة الرابعة عشر, العدد( 45) , تشرين ثاني ،2004.**
**>>**
**http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2004/1<<1/1/CIRN21.HTM**

**(5)-Dorothee Schmidt, Europeens et Americains Face aux Crises du moyent Orient, publication de L iffri,p: 4.**

**(6)- وقد أصدرت القمة وثيقتين, الوثيقة الأولى/ معنونة " شراكة من أجل التقدم، ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا"، والوثيقة الثانية/ " خطة مجموعة الثماني لدعم الأصلاح", وقد حملت الوثيقة نوعاً من المفاجأة ،إذ غيرت من النطاق الجيوسياسي للمبادرة ،أذ لم يعد الأمر محصور في الشرق الأوسط, والمتوسط وحتى الشرق الأوسط الكبير فحسب، بل إن نص الوثيقة موجه الى الشرق الأوسط الكبير، وشمال أفريقيا"، فيما أكدت الوثيقة على أن الكرامة الإنسانية، والحرية، والديمقراطية، وحكم القانون، والفرص الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية هي تطلعات عالمية, وقد أكدت الوثيقة نتيجة الضغط الأوربي والعربي على أنه: " يتوقف نجاح الأصلاح على بلدان المنطقة, وأن التغيير لا ينبغي، ولا يمكن فرضه من الخارج". أما الوثيقة الثانية/ فقد قسمت الخطة الى أربعة أقسام متوازية:- منبر المستقبل،- وتعميق الديمقراطية،- وبناء مجتمع المعرفة،- وتوسيع الفرص الأقتصادية. أنظر: جريدة الحياة, في 2004/6/11 على موقعها على الشبكة <http://www.alhayat.com >>...<.**

**(*) أصبح الاتحاد الأوروبي يضم (25) دولة فيما تجري المفاوضات لضم تركيا وقبرص.**

**(7)- قصي غريب عليوي, السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية في المدة الواقعة بين 1989-2004, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, 2007, ص:234-235.**

**(8)- سامية بيبرس, " ثوابت ومتغيرات السياسة الألمانية في منطقة الشرق الأوسط"، ملف الأهرام الأستراتيجي على الشبكة <<**
**http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2004/1 << 1/1/CIRN21.HTM**

**(9)- لقد أخذت أوربا، وبدفع خاص من فرنسا ومعها ألمانيا بالعمل على إعادة صياغة أو قولبة المبادرة الأمريكية بما يتفق الذائقة العربية الرسمية, وهنا بالذات وجد ما سمي بالمبادرة الفرنسية- الألمانية، للإصلاح في الشرق الأوس. ووفقاً لنص المبادرة الفرنسية – الألمانية والتي قدمت كمشروع مقترح بأسم الأتحاد الأوربي, فقد تم التأكيد على الصلات الخاصة التي تجمع بين أوربا، وما أسمته المبادرة بمنطقة الشرق الأوسط حيناً والشرق الأوسط الأشمل حيناً آخر. ووفقاً لما ذكرت المبادرة، فانه إلى جانب التحديات الأساسية للأمن هناك الروابط الجغرافية والثقافية**

والاقتصادية والبشرية في أوربا والمنطقة. وقد أكد الفرنسيون والألمان في صياغة معبرة جداً عن تفهم سر الغضب العربي عن " أن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة وأن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن جذر جماعي قوي في وجه أية محاولة لفرض أنموذج من الخارج" ، وأنه لابد من الأخذ في الأعتبار المشاعر الوطنية، وهوية كل بلد، والحرص على تجنب مخاطر التعميمات التي تغيّب الخصوصيات الوطنية، وتصف السلام بعده غير قابل للحداثة". أنظر المبادرة الفرنسية – الألمانية على موقع إسلام أون لاين نت في 2004/2/22. <<http://www.islamonlin.net>>

(10)- إذ أن هناك من يرى أن أوربا أكثر فأكثر الى تبني العلمانية، في حين يمثل الدين مكانه مهمة الحياة الأجتماعية والسياسية الأمريكية، والرئيس بوش نفسه يفاخر بتديّنه, وقد أنتهى الأوربيون إلى القول وعلى رأسهم الفرنسيون: إلى أنه " لم يعد من المجدي التغافل عن هذا الواقع متذرعين بوازع التضامن الغربي والأجدى بنا أن أردنا أن نقيم علاقة عبر أطلسية جديدة, أن نقيمها على أسس جديدة وواضحة، وليس على أسس مفترضة مسبقاً، وبعيدة كل البعد عن الواقع.

للمزيد أنظر: رضوان جودت زيادة, الصراع على القيّم: أزمة المعرفة الأنسانية بين الغرب والإسلام, مجلة المستقبل العربي, عدد (331), بيروت, 2006/9, ص98-99.

(11)- Dorothee Schmidt, Europeens et Americains face aux Crises du moyent Orient, Op cit, p:4.

(12)- محمد السيد سليم, السياسات الأمريكية والأوربية في الشرق الأوسط, مصدر سبق ذكره.

(13)- حوار مع دان ميريدور, ترجمة: عبد الحميد الموساوي, نشرة الملف, السنة الأولى- العددالأول تموز/آب2002, مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد.

(14)- إذ عرض على الرئيس الراحل( ياسر عرفات), أن تضم إسرائيل الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية التي تشكل مساحتها (12% ) من مساحة الضفة, وأن تقام دولة فلسطينية على (95% ) مما سيتبقى من الضفة، وعلى قطاع غزة, فيما أقترح الرئيس كلينتون إقامة دولة من أربعة كانتونات تفصلها الكتل الاستيطانية، وترتبط مع بعضها البعض بواسطة طرق تحت سيطرة إسرائيل, فيما تضم إسرائيل كذلك شرق القدس، ومنطقة المسجد الأقصى, وأقامة سلطة رمزية فلسطينية لدولة منزوعة السلاح مقابل أعلان الرئيس الراحل( ياسر عرفات ) عن انتهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. أنظر حديث مع دان ميريدور, مصدر سبق ذكرة, وأنظر كذلك إلى: محمد السيد سليم , مصدر سبق ذكره.

(15)- خطاب الرئيس جورج والكر بوش فيي 22 حزيران 2002, على الموقع.
<< http//www. usinfo.state.gov>>

(16)- محمد السيد سليم, " السياسات الأمريكية والأوربية " مصدر سبق ذكره.
<<
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2004/11/1/CIRN21.HTM>>

(17)- المصدرالسابق نفسه.

(18)- والواقع أن كل مسيرة خريطة الطريق قد شلت عملياً منذ أن تبين أن إسرائيل قيدتها برعة عشر تعديلاً قبل أن تعتمدها أساساً للمفاوضات، وبدلاً من تجميد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة, كما تنعى خريطة الطريق على ذلك, حضي شارون بمباركة واشنطن علة خطة الاستيطان، وعلى الإجهاز على خريطة الطريق في صفقة وصفها بوش بأنها تأريخية وشجاعة... أنظر نصير عاروري, الولايات المتحدة وتزويق السياسة الأنفرادية من خريطة الطريق الى الفصل اللأحادي فألى خطة أولمرت, ترجمة منير العكش, مجلة المستقبل العربي, عدد (331 ) بيروت, أيلول 2006, ص: 53.

(19)- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي, الكتاب السنوي 2005, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2005, ص:613.

(20)- المصدر السابق نفسه, ص: 127.

(21)- آريك رولو, سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي. مجلة المستقبل العربي, عدد ( 319), بيروت, 2005/9, ص:55.

(22)- المصدرالسابق نفسه, ص: 55- 56.

(23)- فقد أشارت بلجيكا وألمانيا واليونان ولوكسمبورغ وأسبانيا، وكذلك فرنسا الأقل أهتماماً لأنها ليستجزءاً من قيادة الناتو العسكرية المتكاملة, الى التحفظات التي أيدتها في أسطنبول, الأمر الذي يعني أنها لن ترسل عسكريين الى العراق... أنظر: التسلح والأمن الدولي, الكتاب السنوي 2005, مصدر سبق ذكره, ص: 142.

(24)- الأهرام 2004/7/5, وكذلك جريدة السفير 2004/7/6.

(25)- Trudy Rubin, " willful Blindness: The Bush Administration and Iraq" Philadelphia, The Philadelphia Inquirer.

(26)- عبد الحميد الموساوي, أستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2006 , ص:270.

وقد أفادت دائرة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي أن تكاليف الحرب في العراق ستصل الى 320 مليار دولارا

بعد مصادقة مجلس الشيوخ على مشروع القانون الطارىء فيما ينتظر أن يتضاعف المبلغ قبل أن تضع الحرب أوزارها, أنظر مجلة المستقبل العربي, العدد(328 ), حزيران2006, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت,ص:217، نقلاً عن جريدة النهار, بيروت، 2006/4/28.

(27)- قصي غريب عليوي, السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية في المدة الواقعة بين 89-2004, مصدر سبق ذكره, ص: 235-236.

(28)- ففي خضم المأزق الأمريكي في العراق, استدعى الرئيس( بشار الأسد) في 27 آب 2004، رئيس وزراء لبنان السابق( رفيق الحريري) إلى دمشق، وطلب منه أن يجدد مجلس النواب اللبناني للرئيس أميل لحود لثلاث سنوات إضافية, وقد ترك الرئيس( بشار الأسد) جانباً النداءات من البيت لأبيض، ومن الرئيس الفرنسي( جاك شيراك), ليتم انتخاب رئيس جديد للبنان بشكل منتظم في مجلس النواب اللبناني, وقد أعتقد النظام في سورية أن تعاونه المحدد ضد تنظيم القاعدة سيكون حصناً له من نقد الولايات المتحدة الأمريكية, إلاّ أنه أخطأ في الحقيقة لأن واشنطن وإلى جانبها باريس كانتا محبطتين منه, أنظر: قصي غريب عليوي, مصدر سبق ذكره, ص: 298.

(29)- عادل عبد الصادق, النظام السوري بين خطر السقوط وتحدي الأستمرار, مركز دراسات الشرق, مصدر سبق ذكره.

(30)- وقد أتهم التقرير الأمريكي السنوي عن الأرهاب إيران وسورية لمواصلة توفير الدعم المادي، والتدريب، والأسلحة( لحزب الله) في لبنان والمنظمات الفلسطينية مثل: ( حماس، والجهاد الإسلامي)،وغيرهما في فلسطين,
أنظر: جريدة النهار, بيروت, 2006/4/29.

(31)- النهار, بيروت, 2006/11/12.

(32)- Dorothee Schmidt, op cit, p:7

(33)- القرار المرقم (1559)، والذي أتخذه مجلس الأمن في جلسة( 5028 )المعقودة في 2 نيسان 2004, الأمم المتحدة, مجلس الأمن.
5/ RES/1559 (2005), Distr. General 2 September 2004.

(34)-Dorothee Schmidt, op, cit, p: 8.

(35)- عادل عبد الصادق " النظام السوري بين خطر السقوط وتحدي الأستمرار, مصدر سبق ذكره.

(36) -Dorothee Schmidt, op,cit, p: 9.

(37)-Ibid, p: 10

(38)- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي, 2003, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت ،2003,ص:917-918.

وتعد مجموعة الدول الثمانية (G8) مجموعة غير رسمية تشارك فيها كندا، والإتحاد الأوربي، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ويتمثل الأتحاد الأوربي برئيس المفوضية الأوربية، وقائد البلد الذي يتولى رئاسة المجلس الأوربي عند لقاء مجموعة الدول الثمانية, أنظر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي, 2003, مصدر سبق ذكره, ص: 877.

(39)- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي, 2003, مصدر سبق ذكره, ص: 877.

(40)- <<http://www.withousse.gov/msc/2006/nss2006.pdf. >>

(41)- محمد عبد السلام, " السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط ، كراسات إستراتيجية, السنة الرابعة عشرة – العدد(146), كانون أول 2004، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
<< http://acpss.ahram.org.eg/ahram.>>

(42)- المصدرالسابق نفسه.

(43)- إذ عَرفت الاستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوربي في العام 2003م، الإرهاب القادر على أستخدام أسلحة الدمار الشامل، بأنه ربما يكون التهديد الوحيد الأكبر للأتحاد الأوربي ومواطنيه, وقدعرضت إستراتيجية أسلحة الدمار الشامل المحددة النتيجة بتفصيل أكثر: لقد أصبح أنتشار أسلحة الدمار الشامل خطراً واضحاً وشاملاً في مثوله للسلام، والاستقرار الدوليين الذي يعتمد عليه بقاء الأتحاد الأوربي ورفاهيته, وأضاف بالنص: " أن كل دول الأتحاد الأوربي, ومؤسسات الأتحاد الأوربي مسؤولية جماعية لمنع هذه المخاطر عن طريق الإسهام الإيجابي في مكافحة الأنتشار".
Alyson J.K. Bailes, The European Security: And Evolutionary History /SIPRI policy paper no.10.(Solana /Sweden :Stockholm international peace Research institute 2005, <<http://www. sipri . org. >> ).

(44) -Dorothee, Schmidt, op,cit, p: 12.

(45)- أليسون.ج. كـ بيلز, االأوربيون يكافحون الأنتشار النووي, حالة أختبار أيران. مجلة المستقبل العربي, عدد( 328)، بيروت, 2006/6, ص:28.

(46)-The National Security Strategy of the United States of AMERICA, 17 September 2002.
<<http://www. Whithouse.gov/nes/mss.pdf . >>

(47) -European council, Brɛssels,12 December 2003.

<<http://ue.eu.int/uedocs/CMS_data/docs/2004/4/2gy.European.%20security:20>>

(48)- نص المشروع منشور في جريدة الحياة, 2004/2/13.

(49) -George Bush " Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy" November 2003 sur: <<http://www. Whithouse.gov/news/releases/2003/11/2003//06 -2 html. >>

(50)- Dorothee Schmidt , op, cit p:10.

(51)- جنيفير وينسور, " تشجيع الديمقراطية ومحاربة الأرهاب", مجلة الثقافة العالمية, عدد( 125)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 2004م ،الكويت, ص: 77.

(52)- أمين المهدي " مستقبل الشرق الأوسط الموسع بين صورتين... مصري وأمريكي " جريدة الحياة في 2005/7/19م.

(53)- نصير عاروري, " الولايات المتحدة وتزويق السياسة الأنفرادية من خريطة الطريق إلى الفصل الأحادي فإلى خطة أولمرت, مصدر سبق ذكره, ص: 55-65.

(54)-George Bush," Remarks by the President at 20, Anniversary of the National Endowment for Demperaiy, opcit.

(55)- Dorothee Schmidt, op,cit, p: 14.

(56)- A quand Peut – on doter L interet des Etats Unies Pour le moyent Orient? <<http://www. ouma.com/article.php.3? id >>

(57)- Richard Young's,(( ten years of the Barcelona Process: A model for Supporting Arab Reform?))FRIDE Working Rapes, m:2/Junuary 2005.

(58) -Dorothee Schmidt, op, cit, p:/8.

(59)- EU – USA Declaration on working Together to Promote Democracy and Support Freedom, the Rule of law and Human Rights Worldwide, Washington, 20 June2005,Council of the European Union 10307/05.

(60) -programme des Nations Unies Pour le developpement, Fonds Arabe de developpement economique et Sociale (PNUD/FADES) Rapport Arabe pour le developpement humains 2002, creer des Opportunitees pour les generations futurs,disponible sur le site:
<< http://www. Undp.org/rbas/ohdr/french2000ht.>>

(61)-Dorothee Schmidt, op, cit, p: 21

(62) -Ibid , p: 22.